همما بدل من اسم لا على المحل والخبر محذوف اى لا اله موجود او في
الوجود الا الله فان قلت هلا قدرت في الامكان ونفي الامكان
يستلزم نفي الوجود من غير عكس قلت لان هذا اى لا اله الا الله
رد لخطأ المشركين في اعتقاد تعدد الالهة في الوجود ولان
ولان الفرنية وهي نفي الجنس انما تدل على الوجود دون الامكان
ولان التوحيد هو بيان وجوده ونفي بيان غيره لا بيان
امكانه وعدم امكان غيره ولا يجوز ان لا يكون الاستثنا
مفرغا وافما هو فرغ الخبر لان المعنى على نفي الوجود عن الله سوى
الله تعالى لا على نفي مغايرة الله عن كل اله انتهى سقنا كلامه
بنصه لما فيه من الفوايد والمقصود منه موافقة الجماعة
فان المستثنى بدل من اسم لا على المحل وفي كلامهم اشكال
من وجهين احدهما حكمهم على المستثنى بالرفع على انه بدل
منه اسم لا على المحل لانه في موضع رفع بالابتدا وقد صرحوا
بانه في موضع نصب فيما اذا جاوزه من نحو لا حول ولا قوة
ولا قوة بهنا الا لك على الفتح ونصب الثاني وفيما اذا
وصفت النكرة بمفرد منفصل نحو لا رجل ظريف فيها او متصل
نحو لا رجل فيها ظريف وفيما اذا عطف على اسم لا بدون
تكرير نحو لا رجل وامراة فيها وفي البدل الصالح للعمل
لا يجوز احد رجلا وامراة فيها لانهما ما نقله السفاقسي
في اعرابه عن ابي حيان الله اشكل البدل من اله لانه
لا يمكن فيه تكرار العامل واختار انه بدل من الضمير المستكن
في الخبر المحذوف العامل بدل على اسم لا انتهى قال وعكن الانفصال
عن الوجه الاول بما ذكره ابن مالك في شرح الكافية في باب

لا

الا التي للنفي الجنس ونصه فان كان مفردا اي غير مضاف ولا
شبيه به بني معها على الفتح فشبيها بخمسة عشر وهكم على موضعه
بالنصب اعتبارا بالعمل لا وبالرفع اعتبارا بعمل المبتدا وجاز اعتبار
عمل المبتدا مع العامل اللفظي الذي كما جاز اعتباره مع في نحو هل
فيها من احد والجواب يجري مما هو جواب له وذكر مثل ذلك
في شرحه للتسهيل فقال عند ذكر جواز النصب والرفع في صفة
اسم لا المنصوبة فالنصب باعتبار عمل لا والرفع بتقدير
عمل المبتدا وجاز اعتباره بعد دخول لا في التابع صفة كان
او غيرها فان كان ذلك لا يجوز بعد دخول لا لان شبيهة
بالافعال الناسخة للابتدا في الاختصاص بالمبتدا والخبر
دون عروض وفي كون ما دخلت عليه مفيدا بدون
دخولها ولعروضها لا يبطل عملها بالانفصال في نحو ان
فيها زيد بخلاف لا فانها ضعيفة العمل لكونها فرع وكونها
عارضة الاختصاص بالمبتدا والخبر وكون ما بعدها محل
عليه في الاكثر لا يفيد بدون دخولها نحو لا رجل في الدار
فلو قيل رجل في الدار لم يفد فلوقوف الافادة على وجود لا التي
هي واسمها بمنزلة مبتدا فجاز لذلك ان يعتبر عمل الابتدا
بعد دخولها في الصفة وغيرها من التوابع المستعملة
انتهى ويمكن الانفصال عن الوجه الثاني الذي اورده ابو حيان
بما ذكره بعضهم من ان الجملة بدل من محل لا مع اسمها فانها
في محل رفع بالابتدا عند سيبويه وعليه فلا يتوجه تقدير
دخول لا على الجملة والله تعالى اعلم واورد على هذا
انه خرج عن فرض المسالة لان الاشكال انما ورد على العاملين

Copyright © King Saud University